مجلة العلوم الإنسانية
بحوث اقتصادية
العدد31- جوان 2008 ،المجلد ب، ص.ص.105- 117

آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-

ملخص

تهدف هذه المقالة إلى بحث آثار تخفيض قيمة العملة المحلية على وضعية الموازنة العامة للدولة، من خلال عرض مكونات ميزانية الدولة، ثم تبيان آثار تغير سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية، على تلك المكونات خاصة ما تعلق منها بكل من الموازنة الجارية؛ ولموازنة الرأسمالية للدولة الجزائرية.

إن الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية؛هي تبعيتها المطلقة لأسعار المحروقات في السوق الدولية، إلا أن الجباية البترولية والرسوم الجمركية ورسوم الواردات، حساسة ليس فقط لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية ،بل للتغيرات في أسعار صرف الدينار.

د. بوعتروس عبد الحق
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

des hydrocarbures sur le marché mondial. En effet, la fiscalité pétrolières ; les taxes douaniers et les taxes sur importation sont sensibles aux fluctuations des prix des hydrocarbures sur le marché international, elles dépendent ; en outre parce qu'elles sont libellées en dinar, du taux de change de la monnaie locale.

L'objectif de cet article est d'étudier l'impact de la dévaluation de la monnaie locale sur la situation du budget de l'Etat, et d'exposer la structure de ce budget, afin de clarifier l'influence de la variation du taux de change de la monnaie locale par rapport aux monnaies internationales ; sur le budget de fonctionnement et d'équipement de l'état Algérien

La principale caractéristique du budget Algérien est son extrême dépendance vis-à-vis des prix.

يعتبر سعر الصرف الخارجي أداة ربط بين اقتصاديات الدول المختلفة، من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية المنبثقة عن المعاملات التجارية والمالية فيما بين الدول، ومن تم تمارس التغيرات في أسعار صرف عملات تلك الدول آثارا على قيم تلك المبادلات؛ وكذا الديون المترتبة عنها، ويعتبر ذلك منطقيا، كون تلك المعاملات سواء المنظورة؛ أوغير المنظورة؛ غالبا ما تقيم بعملات دولية وتكون عرضة للتغيرات باستمرار في أسعارها-على مستوى الأسواق النقدية والمالية الدولية- بالنسبة لعملات الدول ذات العلاقة، الأمر الذي يترتب عنه آثارا بالغة؛ ليس فقط على الوضع الخارجي للدول من خلال موازين مدفوعاتها، بل تنعكس على الوضع الداخلي لذات الدول من خلال ميزانياتها العامة لذلك فإن هذه الدراسة؛ تهدف إلى بحث آثار تغير سعر الصرف الخارجي على الموازنة العامة للدولة، وكل ذلك انطلاقا من فرضنا القائل؛ بأن الموازنة العامة

© جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2009

للدولة بمختلف مكوناتها؛ على علاقة بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف العملات الدولية ذات العلاقة وعليه؛ سوف نقوم بتمحيص هذه الفرضية من خلال تحليل الموازنة العامة للدولة إلى مكوناتها الأساسية، وبحث علاقة تغير سعر الصرف الخارجي للعملة بالموازنة الجارية، ثم بحث علاقة تغير سعر الصرف الخارجي للعملة بالموازنة الرأسمالية، مع الإشارة إلى الحالة في الجزائر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي بما تضمنه من تخفيض لقيمة الدينار الجزائري بشكل خاص.

ـ مكونات الموازنة العامة للدولة:

إن الموازنة العامة للدولة تشمل جانبين،جانب النفقات العامة الذي يضم اعتمادات الأجور والمرتبات؛ النفقات الجارية والتحويلات، وكذا إعتمادات الاستخدامات الرأسمالية و التحويلات الرأسمالية. وجانب الإيرادات العامة للدولة؛ التي تعتمد في أساسها على الحصيلة من الضرائب والرسوم المختلفة، وكذا الإيرادات الرأسمالية كالقروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية، والمحصل من أقساط القروض المستحقة على دول أجنبية، ولكل من جانبي الموازنة العامة للدولة سواء كان فائضا أو عجزا، علاقة بالتغيرات التي تحدث في سعر الصرف، ولعل تلك العلاقة تبدو أكثر وضوحا كلما كانت الدولة تتبع سياسات تحررية في مجال تجارتها الخارجية واتجاه سعر صرف عملتها إلى التعويم المستقل.

إن وضعية الموازنة العامة للدولة تنعكس على وضعية ميزانها التجاري، على اعتبار أن العجز في الميزان التجاري(ميزان المدفوعات) هو مجرد نتيجة مباشرة لعجز الموازنة العامة (عجز داخلي) وأن العجز الداخلي هو الذي يؤدي تلقائيا إلى العجز الخارجي[1]، لذلك كانت سياسة تخفيض قيمة العملة أكثر الوصفات المحببة لصندوق النقد الدولي [2]، فهو يوصي بهذا الإجراء لا لتحسين قدرة البلدان النامية على المنافسة التجارية فحسب، بل وليس لهذا الغرض أساسا، لأن التوازن الخارجي قد يكون غير حساس على الأقل في الأجل القصير للتغيرات في سعر الصرف، وإنما لاستكمال تدابير الميزانية لتقليل الطلب والاستهلاك الداخليين[3]، وذلك من خلال رفع أسعار السلع المستوردة، وبدائل الواردات بالنسبة للدخول والأجور في الداخل، غير أن جزءا كبيرا من السلع المستوردة في البلاد النامية من الضرورة بمكان؛ يجعل من الصعب الاستغناء عنها واستحالة إحلالها في الوقت ذاته خاصة في المدى القصير، وبذلك كانت إجراءات تغيير سعر صرف العملة مع ما رافقها من إجراءات أخرى؛ هو ارتفاع الأسعار المحلية[4] بصورة أدت إلى معاناة أصحاب الدخول المحدودة بالأساس، دون أن تحد من كمية الاستيراد بسبب ضعف مرونة السلع المستوردة بشكل عام، وانعكس ذلك على هيكل الأسعار الداخلية في الاقتصاد وهذا يؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة(التوازن الداخلي) والتي تنعكس على التوازن الخارجي (الميزان التجاري)، ومن ثم فإن سياسة سعر الصرف تشكل سلاحا ذو حدين، فهو لا يربط

الاقتصاد المحلي بالاقتصاديات العالمية فحسب، بل يشكل أداة ربط للتوازنات الكبرى في الاقتصاد، لذلك اعتبر سعر الصرف من قبل رواد نظرية التجارة الدولية بأنه ليس سعرا عاديا، بل هو أخطر الأسعار قاطبة[5]، وعليه فإن سعر الصرف يؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة من خلال تأثيره على بنودها المختلفة .

1 - أثر سعر الصرف على الموازنة الجارية

إن الموازنة الجارية تضم كافة النفقات العامة الجارية كالأجور؛ والمستلزمات السلعية؛ والتحويلات الجارية من جانب واحد، وتشمل كذلك الإيرادات العامة الجارية، كالإيرادات السيادية للدولة والإيرادات التحويلية الجارية، ومن ثم يسري أثر تغيير سعر الصرف على جميع مكونات هذه الموازنة.

فبالنسبة للنفقات الجارية، تمارس سياسة سعر الصرف تأثيراتها على الأجور المحلية من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار في الدولة، وما ينجر عن ذلك من تغيرات في مستويات الأجور، ولما كانت الأجور تشكل أهم بنود النفقات العامة الجارية، خاصة في الدول النامية التي يكثر فيها القطاع العام، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من انخفاض في الدخول الحقيقية المترتبة عن تغيير سعر الصرف من شأنه أن يدفع بأصحاب المرتبات والأجور بالمطالبة بزيادة أجورهم، وعادة ما يتحقق ذلك، مما يحدث سعر الصرف مفعوله على الموازنة العامة، ويهمنا بحث هذا الأثر الذي يمارسه تغير سعر صرف العملة على الأجور(كبند من بنود الموازنة العامة). حيث أن إجراء التخفيض في قيمة النقد غالبا ما يقترن بموجات تضخمية، خاصة في السنوات الأولى التي تلي عملية التخفيض، ومن ثم اتجاه الأجور إلى الارتفاع بشكل ملحوظ. والمعادلة التالية[5] ، تبين الأثر المترتب على الأجور المحلية في حالة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة تخفيض قيمة العملة، وعدم مرونتها اتجاه الانخفاض .

$$\Delta \text{ج} = \Delta \text{س} = \frac{\text{د1}}{1-\text{د2}} \Delta \text{وع}$$

حيث تمثل كل من:

ج = مستوى الأجور.

س = المستوى العام للأسعار في الدولة .

وع = أسعار الواردات .

د1 = نسبة الواردات إلى الدخل القومي .

د2 = نسبة الأجور إلى الدخل القومي

فمن خلال هذه المعادلة يتضح أن تغير مستوى الأجور يتغير بنفس نسبة تغير المستوى العام للأسعار في الدولة التي خفضت قيمة نقدها. وأن هذا التغير يساوي مقدار التغير في أسعار الواردات مضروبا في ناتج العلاقة بين نسبة كل من الواردات والأجور إلى الدخل القومي في الدولة، وهو ما يبين تأثر الأجور يتوقف على مدى اعتماد الاستهلاك والاستثمار المحليين على الواردات الأجنبية؛ أو بالأحرى على الوزن الذي تحتله الواردات في الناتج القومي من جهة، ومن جهة ثانية على الوزن النسبي للأجور في الدخل القومي.

إن هذه العلاقة تكون صحيحة كلما توطدت العلاقة بين معدلات الأجور ونفقات المعيشة، أي عندما تشكل الأجور بندا هاما في تكاليف المعيشة.

إن هذا التحليل النظري وإن لم يصدق بشكل مطلق، فإنه يوحي في المجال العملي بأن الأجور والأسعار تتغير في نفس الاتجاه وبنسب متفاوتة، عادة ما تكون نسبة التغير في الأسعار أكبر منها بالنسبة للأجور، وهذا ما أثبتته الكثير من الشواهد التطبيقية(5ص132)، واستجابة الأجور للتغيرات في الأسعار تعتمد على مدى سرعة تأثر أسعار السلع الاستهلاكية بأسعار السلع المستوردة من الخارج.

أما عن النفقات الجارية الأخرى؛ والمرتبطة أساسا بإنفاق الدولة على جميع المستلزمات السلعية والخدمية التي تمكنها من القيام بنشاطها، فإن سياسة تخفيض قيمة العملة تمارس تأثيرها على هذه النفقات كلما ازداد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في هذا المجال ، وذلك عبر قناة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من جراء التغير في قيمة العملة، ومن ثم تزداد النفقات العامة للدولة كلما ازداد المكون الأجنبي في المنتجات المحلية أو في الاستهلاك النهائي.

لقد أثبتت بعض الدراسات؛ أن تخفيض سعر الصرف بنسبة 10% يترتب عليه زيادة الإنفاق المحلي بنسب تقدر3,7% بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، و 7,7% بالنسبة للدول الصغرى المنتجة للمواد الأولية(5ص137).

إن أثار سياسة تخفيض قيمة العملة تزداد حدة كلما ازدادت درجة تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، واعتماد الموازنة العامة كأداة لتحقيق أهداف اجتماعية، وهي الصفة الغالبة في حالة البلاد النامية، ويلاحظ أنه كلما ازدادت وظائف الدولة؛ وازداد معها الاعتماد على مستلزمات مستوردة لتأدية هذه الوظائف ازدادت النفقات الجارية العامة بعد تغيير سعر صرف العملة تجاه الانخفاض، الأمر الذي يدعو إلى ترشيد الإنفاق العام وحصر نشاط الدولة في مجالاتها الخاصة بها؛ حتى تتمكن من أداءها بكفاءة عالية و بنفقات أقل.

وعلى أية حال، إن أوضاع البلاد النامية التي عرفت سياسة تخفيض في قيمة عملتها قلما جرت معها تخفيضا حقيقيا في وارداتها، انطلاقا من خصائص هذه الأخيرة في مثل هذه الاقتصاديات، ومن ثم فهذه السياسة لم تحد من الواردات [6] وهو ما يشكل قيدا

على خفض الإنفاق العام على استيراد المستلزمات الجارية عن طريق الموازنات العامة، وقد تقوم الدولة بتعويض هذا الأثر السلبي على النفقات العامة بطرق مختلفة، منها التمويل بالعجز للوفاء بمتطلبات الإنفاق العام على المواد المستوردة، وما يترتب عن ذلك من تغذية للضغوط التضخمية.

أما فيما يتعلق بأثر سعر الصرف على التحويلات الجارية، تلك التحويلات التي يقصد بها الإعانات والمنح التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، سواء لدعم السلع الأساسية أو إعانات البطالة(الشبكة الاجتماعية) أو تلك الإعتمادات المخصصة لسداد فوائد الدين العام، سواء تعلق الأمر بديون محلية أو بديون خارجية .

في هذا الصدد ولتبسيط التحليل، يمكن تمييز نوعين من التحويلات الجارية:

النوع الأول: ويتعلق بالتحويلات ذات العلاقة المباشرة بالسلع المستوردة، كالدعم السلعي لبعض المستوردات ، وكذا فوائد الديون الخارجية .

أما النوع الثاني: فيعنى تلك التحويلات؛ ذات العلاقة غير المباشرة بالمعاملات الخارجية كفوائد الديون المحلية وغيرها من الإعانات الاجتماعية خاصة، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتأثر بفعل الضغوط التضخمية الناشئة عن إتباع سياسة تخفيض قيمة العملة في دولة ما، مما يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة التي تتحمل عبء هذه الإعانات.

ويمكن تبيان أثر تغيير سعر الصرف على التحويلات الجارية في البلاد النامية ذات الأوضاع الحرجة طبعا، من خلال قناة الضغوط التضخمية المحلية الآتية في ركاب سياسة تخفيض قيمة العملة. حيث أن الأثر المنطقي لتلك السياسة، هو إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة بأعباء السلع الأساسية المستوردة، والتي عرفت ارتفاعا في أسعارها، وكذا زيادة تعويضات الضمان الاجتماعي أو المعاشات نتيجة اضطرار الدولة إلى تحمل جزء من التكاليف الاجتماعية للتكييف الاقتصادي، وما سياسة الشبكات الاجتماعية التي مولتها الكثير من الدول النامية في ظل الإصلاح الاقتصادي المنتهج من قبلها، إلا دليلا قاطعا على الأثر الذي تمارسه سياسة تخفيض قيمة العملة وما رافقها من إجراءات أخرى على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على التحويلات الجارية في شكل إعانات ومساعدات اجتماعية، للتقليل من الآثار السلبية الاجتماعية المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، وما العجز الدائم - بالموازنات العامة للدول النامية ومنها الدول العربية - الذي رافق سياسة تخفيض أسعار صرف عملاتها إلا دليلا على ذلك ، فمن خلال بيانات الجدول رقم (1) الذي يبين علاقة سعر الصرف بالموازنة العامة لبعض الدول العربية.

نلاحظ أن هذه الأخيرة تعاني من عجز دائم، هذا العجز الذي رافق سياسة التخفيض في سنواتها الأولى من جراء التضخم الذي أحدثته تلك السياسة في المدى القصير، لكن على الرغم من انخفاض معدلات تخفيض أسعار الصرف لتلك الدول، إلا أن مفعول هذه السياسة ظل قائما ويمارس تأثيره على الموازنات العامة لتلك الدول،

نظرا للآثار الاجتماعية[7] العميقة التي أحدثتها سياسة تخفيض سعر الصرف فيما يتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة؛ ووقع ذلك على عاتق الطبقات الفقيرة من المجتمع

الجدول رقم (1)علاقة سعر الصرف بالتوازن الداخلي لبعض البلاد العربية (1999/1989)

الوحدة: سعر الصرف العملة المحلية مقابل $ نهاية الفترة، مليون $

البلد		89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99
المغرب	سعر الصرف	8.12	8.04	8.15	9.04	9.65	8.96	8.46	8.80	9.71	9.25	10.0
	إيرادات	5163	6182	6378	7456	7348	7565	7900	8614	8601	8736	10347
	نفقات	6163	7329	7241	7959	8147	8.558	9033	9832	9616	9359	11223
	موازنة عامة	1000-	1146-	863-	503-	798-	993-	1133-	1.218-	1015-	623-	876-
تونس	سعر الصرف	0.90	0.83	0.86	0.95	1.04	0.99	0.95	0.99	1.14	1.01	1.25
	إيرادات	3018	3440	3431	4115	4035	5100	5634	6028	5500	6328	6130
	نفقات	3371	4705	4202	4640	4506	5.316	6210	6643	6225	6419	6525
	موازنة عامة	353-	1264-	771-	485-	471-	216-	575-	615-	726-	91-	395-
مصر	سعر الصرف	1.1	2.0	3.33	3.37	3.39	3.39	3.39	3.38	3.38	3.38	3.40
	إيرادات	8449	8676	11354	15412	13928	15.521	16431	17952	19033	20071	21553
	نفقات	12743	12074	13572	18579	15575	16.613	17180	18835	19720	20897	25296
	موازنة عامة	4294-	3398-	2218-	3166-	1646-	1.092-	748-	883-	687-	826-	3743-
السودان	سعر الصرف	4.5	4.50	14.9	135	217	400	526	1.449	1.722	2.378	2.577
	إيرادات	1654	1322	1415	848	657	453	492	560	689	822	856
	نفقات	3611	1897	1850	1471	861	500	555	726	826	88	939
	موازنة عامة	1956-	575-	434-	623-	204-	47-	63-	166-	138-	58-	83-
الأردن	سعر الصرف	0.64	0.66	0.67	0.69	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70	0.70
	إيرادات	1439	1368	1548	1890	1950	2029	2285	2327	2284	2396	2.516
	نفقات	1637	1641	1648	1872	2040	2146	2394	2537	2503	2898	2.831
	موازنة عامة	198-	273-	100-	17	89-	117-	109-	209-	219-	501-	315-

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالإحصاءات الواردة في: صندوق النقد العربي، مؤشرات اقتصادية للدول العربية،عدد:15 _17 سنتي 1988 ، 2000.

مما دفع بالدولة إلى التخفيف من عبء الإصلاح الاقتصادي ـ بما فيها سياسة التخفيض ـ وتحميله في جزء كبير منه إلى الموازنة العامة للدولة، فيما يعرف بالشبكات الاجتماعية، وغيرها من الإجراءات الأخرى الداعمة للفئات المحرومة من المجتمع؛ والأكثر تضررا من الإصلاحات. وفيما يتعلق بمدفوعات الدول لفوائد وأقساط القروض الخارجية خاصة المستحقة منها، تتأثر هي الأخرى بفعل سياسة التخفيض، حيث تتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء إضافية للقروض الأجنبية عند تقويمها بالعملة المحلية، وتزداد قيمة خدمات تلك القروض مقومة بالعملة المحلية عند تخفيض قيمة هذه الأخيرة، وتزداد حدة هذا العبء على الموازنة العامة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة

على القروض الخارجية، بعكس ما إذا كانت أسعار الفائدة تتجه نحو الانخفاض، أين يقل العبء الواقع على الموازنة العامة من جراء التخفيض، وفي هذا المجال يتوقف ذلك العبء؛ على ما إذا كانت معدلات التخفيض في قيمة العملة أكبر؛أو أقل من معدلات التغير في أسعار الفائدة اتجاه الانخفاض.

أما عن **الجانب الثاني** من الموازنة العامة الجارية، الذي يتمثل في الإيرادات الجارية، والتي تشمل إيرادات الدولة من الجباية ممثلة في الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، وكذا الإيرادات العامة الجارية الخدمية، وإيرادات النشاط الجاري والأوراق المالية إن وجدت وغيرها من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في شكل إعانات داخلية أو خارجية أو في شكل فوائد لقروض مستحقة للدولة، فضلا عن الفوائض التي تحققها بعض المؤسسات والهيئات التابعة للدولة، وكذلك حصيلة الدولة من رسوم وتراخيص الاستيراد وحقوق التصدير(5ص147).

حيث نلاحظ بأن هناك من الإيرادات ذات العلاقة المباشرة بالمعاملات الخارجية والتي تتأثر بمفعول سياسة سعر الصرف أكثر منها بالنسبة للإيرادات الأخرى التي لا تكون على علاقة مباشرة بالمعاملات الخارجية.

فالمجموعة الأولى؛ من تلك الإيرادات الجارية الناتجة عن معاملات خارجية، ممثلة في الضرائب والرسوم الجمركية وإيرادات حقوق التصدير التي تفرضها الدول في العادة على بعض صادراتها، وعوائد القروض الممنوحة للخارج، وإيرادات القيم المنقولة التابعة لمنشأة خارجية،وغيرها من الإعانات الواردة من خارج الدولة. كل تلك العناصر يمكن أن تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف عملات الدول التي تربطها علاقات تجارية ومالية، وأحيانا سياسية بالدولة المعنية بالتخفيض [8]، وعليه يمكن بيان أثر إجراء تخفيض قيمة بعض العملات في البلاد النامية على هذه العناصر المشكلة للإيرادات العامة للدولة فيما يلي :

نظريا، إن أحد الانعكاسات المباشرة للتخفيض؛ هو قدرته على زيادة المقبوضات أو الإيرادات الحكومية من حقوق التصدير، وكذا حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، حيث يؤدي التخفيض إلى زيادة قيمة الواردات والصادرات مقومة بالعملة المحلية، مما يوسع من قاعدة الضريبة، ذلك أن الضريبة " تشكل نسبة عالية جدا من الإيرادات العامة، وصلت إلى حوالي 40% من الإيرادات الكلية في السودان عام 1978 كما شكلت رسوم الواردات والصادرات ما نسبته 70% من إجمالي الإيرادات العامة خلال سنوات 1975، 1976، 1980، 1981 في السودان دائما[9]، وهو ما يعكس مدى مساهمة التجارة الخارجية في تمويل الإيرادات العامة للدولة، فانطلاقا من مميزات الاقتصاديات النامية بشأن ضعف إن لم نقل انعدام المرونة السعرية لوارداتها وصادراتها اتجاه الانخفاض والارتفاع على الترتيب، خاصة في المدى القصير. فإن حصيلة الضرائب والرسوم تتجه إلى الزيادة بفعل تخفيض قيمة

العملة، بافتراض ثبات الكميات والأسعار الخاصة بالواردات(مقومة بالعملة الأجنبية) وكذا ثبات معدلات تلك الرسوم والضرائب، وسوف تزداد تلك الحصيلة إذا تقرر رفع معدلات هذه الأخيرة بغية تقليص الواردات وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

وفيما يتعلق بحصيلة الدولة من حقوق التصدير، فإنها قد تتجه إلى الانخفاض نظرا لأن الدول النامية تتصف بضعف مرونة صادراتها سواء كان ذلك لتخلف هيكلها الإنتاجي، أو لضعف طاقاتها الإنتاجية وغيرها من الأسباب الأخرى، ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملة عادة لا يجر معه زيادات معتبرة في قيمة هذه الصادرات، خاصة في المدى القصير أو المتوسط أحيانا، مما تنعكس سلبا على حصيلة الدولة من حقوق التصدير. أما عن الإيرادات الأجنبية الناتجة عن عوائد الأوراق المالية وفوائد القروض فمما لاشك فيه أنها تتجه إلى الانخفاض مقدرة بعملات تلك الدول، بعد تخفيض قيمة العملات الوطنية، بافتراض ثبات العوامل الأخرى خاصة سعر الفائدة، وفيما يخص الإيرادات الجارية المتعلقة بمعاملات محلية والتي تشمل على الإيرادات من الضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الضرائب والرسوم المماثلة الأخرى، تتعرض إلى تأثيرات التغييرات التي تمس أسعار الصرف وذلك بطريق غير مباشر. وبشكل عام، يؤدي التخفيض في الدول النامية التي تعتمد على الواردات في مدخلاتها الإنتاجية والاستهلاكية بشكل كبير نسبيا إلى ارتفاع تكلفة تلك الواردات مقدرة بالعملة المحلية مع هبوط قيمة الصادرات مقدرة بالعملة المحلية أيضا، أنظر حالة البلاد العربية خلال الفترة 1987 ـ 1997 الجدول رقم (1) وكل ذلك في ظل ظروف ضعف المرونة تجاه الارتفاع بالنسبة للصادرات. كما يمكن أن يؤدي التخفيض؛ إلى إحداث أثار توسعية محلية إذا ما رافقه بعض الإجراءات التي من شأنها أن تحد من الواردات، بحيث يجر معه تحويل الطلب المحلي إلى بدائل الواردات من الصناعات المحلية، فيزداد الاستثمار إذا كانت الشروط مواتية لذلك ـ وهو نادرا ما يحدث في البلاد النامية في الأمد القصير ـ وتستغل الطاقات العاطلة عن العمل ويزداد معها الدخل المحلي (5ص156). ومن ثم تتأثر حصيلة الدولة من الضرائب بالإيجاب أو بالسلب تبعا لما يكون عليه مستوى الدخل المحلي، ومستوى العائد المحقق في الأنشطة المختلفة، خاصة في ظل ثبات معدلات الضرائب والرسوم المختلفة .

2 ـ أثر سعر الصرف على الموازنة الرأسمالية

يقصد بالموازنة الرأسمالية ذلك " الحساب الذي يضم الإعتمادات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية المدفوعة بالداخل أو الخارج في أحد جانبيه، ويضم في الجانب الآخر الإيرادات الناتجة عن القروض سواء من الداخل أو الخارج، والأقساط المحصلة كسداد لقروض سبق منحها، وتضم كذلك التحويلات الرأسمالية المتنوعة التي ترد إلى الخزانة من الشركات الحكومية أو ما يقدم كإعانة خدمات سيادية رأسمالية، كما تشمل

على الاحتياطيات الرأسمالية المتاحة لدى الشركات التابعة وكافة مخصصات التوسع أو الإحلال والتجديد "(5ص160).

وكما هو الحال بالنسبة للموازنة الجارية، هناك بنود واردة في الموازنة الرأسمالية تتأثر مباشرة بالتغيرات التي تمس سعر الصرف، وهناك بنود أخرى ضمن نفس الموازنة تتأثر هي الأخرى بتلك التغيرات ولكن بطريقة غير مباشرة، لكونها متعلقة بمعاملات داخلية، عكس الأولى التي تكون ناتجة عن معاملات خارجية. فبالنسبة للمصروفات الرأسمالية وعلاقتها بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، فهي شأنها في ذلك شأن المصروفات الجارية ـ كما عرفنا سابقا ـ حيث يتوقف اثر التخفيض على هذه المصروفات على توقيت حدوث النفقة، هل تمت قبل التخفيض أم بعده، فإن حدثت قبل التخفيض فلا أثر يذكر على اعتبار أن هذه المصروفات تحدث مرة خلال السنة ولا تتكرر بصفة دورية، ومن ثم تكون أقل عرضة للتغيرات التي تحدث في قيمة العملة. أما عن الإيرادات الرأسمالية والتي لا تتكرر بانتظام وليست لها صفة الدورية، بل يتم تحصيلها مرة واحدة في السنة ولكن بقيم تكون غالبا مرتفعة مقارنة بالبنود الواردة في الموازنة الجارية، ومن ثم فأثر تعديل سعر الصرف على هذه الإيرادات لا يختلف عن ذلك الأثر في حالة الإيرادات الجارية، إلا بتأثره بالحالة التي تكون عليها قيمة العملة عند التحصيل(تحصيل تلك الإيرادات) من جراء إتباع الدولة سياسة تغيير سعر صرف عملتها، ويبدو ذلك جليا في حالة القروض الخارجية وأقساطها .

بناء على ما سبق، نلاحظ أن سياسة تخفيض أسعار صرف العملات تمارس أثارا واضحة على التوازن الداخلي، فإذا كان تغيير سعر الصرف تجاه الانخفاض، يزيد من عائدات الحكومة فإن تأثيره على المصروفات يكون أكثر حدة[10] فعلى حد قول أحد الباحثين في حالة الاقتصاد السوداني، إذا كان تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الكلية من الضرائب والرسوم والمعونات، فإنه يؤدي إلى زيادة موازية في الإنفاق على مستوردات الحكومة من الخارج، وكذلك على بند المصروفات العامة المتعلقة بخدمة الديون، لذلك فإنه لا يمكن الدفاع عن تخفيض سعر العملة كإجراء لمعالجة العجز الداخلي (1ص55)، كما أن العجز الكلي في حالة مصر خلال سنوات الإصلاح 1978 ـ 1981 قد عرف ارتفاعا محسوسا[10]، وعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي عرفه سعر الصرف بعد ذلك إلا أن العجز في الموازنة العامة لمصر ظل قائما، وكذلك الحال لبعض البلاد العربية التي شملها بحثنا والبيانات الواردة في الجدول رقم (1) تؤكد ذلك. كما أن الشواهد التطبيقية كثيرة في هذا المجال، ففي زمبابوي مثلا زاد العجز في الميزانية العامة مع خفض قيمة العملة[11]. بشكل عام إن تخفيض قيمة النقد في البلاد النامية؛ جر معه المزيد من العجز في موازنات تلك الدول بالارتباط وخصائص هذه الأخيرة، تلك المميزات التي لا تسمح بزيادة حصيلة الإيرادات بمعدل أكبر من المصروفات المترتبة عن التخفيض، فعلى الرغم من مرور

مدة زمنية معتبرة، عرف خلالها سعر الصرف استقرارا نسبيا خاصة في المغرب خلال الفترة 1987 ـ 1997 إلا أن العجز ظل قائما خلال كامل تلك الفترة المذكورة وكذلك الحال بالنسبة للدول التي شملها الجدول رقم (1)، والشئ الملفت للنظر بالنسبة لحالة السودان أن هناك علاقة طردية وقوية نسبيا بين معدلات تخفيض قيمة عملة السودان، والعجز في موازنته العامة، من خلال بيانات ذات الجدول

ـ علاقة تخفيض قيمة الدينار بتطور الوضع في الموازنة العامة للدولة الجزائرية:

بناء على التحليل السابق بيانه، اتضح لنا أن تغيير سعر العملة قد يباشر تأثيره على مكونات الموازنة العامة للدولة من خلال التأثيرات التي يحدثها على الأسعار، ومن تم على الإنفاق الجاري والرأسمالي سواء، كما يمكن أن يؤثر على الإيرادات العامة للدولة عبر قناة الصادرات والواردات، وعليه يمكن تبيان علاقة تغيير سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الإصلاح الاقتصادي, بالوضع في الموازنة العامة للدولة من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (2) التالي بيانه:

الجدول رقم (2) تطور صورة العجز في الموازنة العامة للدولة وتغيرات سعر الصرف

الوحدة:%،مليون دج،دج/$

بيان السنة	سعر الصرف	معدل التخفيض	الإيرادات الحكومية	معدل التغير السنوى %	النفقات الحكومية	معدل التغير السنوى%	وضع الموازنة العامة	أسعار النفط الخام
88	0.16909	-	15.969.1	-	23.322.2	-	-7.353.2	14.2
89	0.13144	22.266	15.300.3	- 4.18	16.408.5	-29.64	-1.1082	17.3
90	0.07806	40.6	17.884.5	16.88	15.629.4	– 4.74	-2.255.1	22.3
91	0.04385	43.81	14.745.8	- 17.54	13.971.7	- 10.6	774.1	18.6
92	0.04244	3.22	14.508.2	- 1.61	15.066.9	07.83	-558.7	18.4
93	0.04004	5.64	13.711.7	- 5.48	18.021.0	19.6	-43093	16.5
94	0.02229	47.46	12.3848	- 9.67	14.244.6	20.95	-1.859.7	16.9
95	0.01844	17.27	12607.3	1.79	13.196.8	7.35	-589.6	16.9
96	0.01705	7.505	15.065.1	19.49	13.697.1	3.79	1.368.3	20.3
97	0.01648	3.347	16.057.0	6.58	14.911.5	8.86	1.145.4	/
98	0.01589	3.62	13.185.0	-17.88	15.027.0	0.77	-1.841.0	/
99	0.01445	9.03	14.277.0	8.28	14.525.0	-3.34	-248.0	/

المصدر: صندوق النقد العربي، مؤشرات اقتصادية للدول العربية،عدد15 عدد17سنة2000
صندوق النقد العربي:التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر1997

إن الجدول رقم (2) أعلاه يوضح لنا تطور صورة وضع الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (88-98)، هذه الموازنة التي يغلب عليها طابع العجز، على الرغم من الإجراءات المطبقة خلال هذه الفترة و الهادفة إلى ضغط الإنفاق العام أساسا، و في هذا الشأن كان للتخفيض في قيمة الدينار الجزائري ضلع كبير في عملية ضغط الإنفاق العام، بما يحدثه من ارتفاع في أسعار السلع و التجهيزات المستوردة، فالجدول رقم (2) يبين لنا أن مجموع النفقات الحكومية بالأرقام المطلقة في تراجع مستمر، رغم الزيادة النسبية التي سجلتها في سنة 1995، إلا أنها لم ترق إلى مستواها في سنة 1988 مثلا، حيث كانت تقدر ب 23.322.2 مليون دج، كما يتضح لنا من ذات الجدول، أنه كلما ارتفعت نسبة تخفيض قيمة الدينار كلما زادت نسب انخفاض النفقات الحكومية و العكس، كلما قلت نسب التخفيض كلما اتجهت النفقات الحكومية صوب الارتفاع (أنظر الجدول رقم (2) خاصة سنوات: 92، 93، 96 و97. أما عن علاقة التخفيض بالإيرادات الحكومية، فعلى الرغم من بعض الدلالات، كما هو الشأن بالنسبة لبيانات سنتي 91 و 94، إلا أنها تبقى ضعيفة، وذلك راجع إلى أن حصة الأسد من الإيرادات الحكومية تستحوذ عليها الإيرادات من المحروقات (الجباية البترولية)، ومن تم فكلما تحسنت أسعار البترول تحسن وضع الدولة من الإيرادات العامة و يميل وضع الموازنة العامة للدولة إلى التحسن طبعا، على اعتبار أن الميزة الأساسية لميزانية الدولة الجزائرية ؛ هي الارتباط المطلق اتجاه المحروقات في السوق العالمي. حيث تشكل الجباية البترولية المرد الأساسي للميزانية وهي تابعة بشكل مطلق لأسعار البترول على مستوى السوق الدولي؛ فتزيد الموارد بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها بشكل آلي. فالجباية البترولية تشكل ما نسبته أزيد من 60% من إجمالي إيرادات الميزانية(أنظر الجدول رقم 03) ؛ على اعتبار أن الجباية البترولية والرسوم على الواردات و إيرادات الرسوم الجمركية حساسة لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية فهي مقومة بالعملات الدولية ومن تم تتأثر الإيرادات بالعملة المحلية - الدينار الجزائري- تبعا للتغيرات في أسعار صرف عملات التقويم دوليا، وهو ما يفسر ارتفاع تلك الإيرادات وسنة 1994 رغم انخفاض أسعار البترول (الجدول رقم 03)

وفيما يتعلق بالنفقات فقد كان يغلب عليها طابع النفقات الجارية؛ ممثلة في الأجور والمديونية العمومية وكذا ما تحملته الدولة من مصاريف ممثلة في التكاليف الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي الشامل(94-98) خاصة وامتد ذلك إلى سنوات لاحقة

والنتيجة أن رصيد ميزانية الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام؛ مرتبط بشكل كبير بتقلبات الجباية البترولية من جهة , وبتقلبات أسعار الصرف من جهة أخرى.

إن هذه الوضعية تبين لنا خطر الاستمرار فى الاعتماد على مورد واحد؛ خاضع للتغيرات فى الظروف الدولية،غير المتحكم فيها و المتغيرة باستمرار.

نخلص مما تقدم بحثه إلى النتائج التالية:

- أن تغيير سعر صرف العملة في البلاد النامية غالبا ما جر معه مزيدا من العجز في موازنتها العامة بالارتباط و خصائصها الاقتصادية.

جدول (رقم 03) تطور وضعية ميزانية الدولة الجزائرية (94-03) بمليار د.ج

بيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإيرادات (1)	434.2	600.9	822.6	926.7	774.5	950.5	1577.8	1505.5	1603.2	1966.6
الجباية البترولية(2)	222.2	336.1	496	564.8	378.6	560.1	1173.2	956.4	942.9	1285
نسبة (1)/(2)	51.2	55.9	60.3	60.9	48.9	58.9	74.4	63.5	58.8	65.3
رسوم الواردات	26.5	37.7	43.4	43.7	51.5	53.3	54.5	60.8	79.2	92.6
الرسوم الجمركية	47.9	73.3	84.4	73.5	75.5	80.2	86.3	103.7	128.4	143.2
سعر برميل البترول	16.3	17.6	21.7	19.4	12.9	17.9	28.6	24.6	25.1	29.1
النفقات	461.8	589.3	724.6	845.2	876.2	961.7	1178.1	1321	1550.6	1752.7
التسيير	344.6	444.6	550.6	643.6	664.3	774.8	856.2	963.6	1097.7	1199
التجهيز	117.2	144.7	174	201.6	211.9	186.9	321.9	357.4	452.9	553.6
الرصيد(% منPIB)	1.9-	0.6	3.8	2.9	3.7-	0.3-	9.8	4.3	1.2	4.2

المصدر: Rapport ; Profil Pays Algérie, Institut de la méditerranée, coordinateur Mise. Janvier 2006.pp 56-58.

- أن التخفيض في الجزائر أثر نسبيا على النفقات الحكومية وعلى الإنفاق الاستهلاكى العام والخاص مما يؤكد الدور الفعال لسياسة تغيير سعر الصرف في ضغط الطلب والإنفاق بشكل عام.
- أن تخفيض قيمة الدينار الجزائر باشر تأثيره على النفقات الحكومية، أما عن الإيرادات العامة فالعلاقة غير أكيدة في حالة الاقتصاد الجزائري.
- أن الرسوم الجمركية تتأثر بجملة من العوامل من بينها التقلبات فى أسعار صرف العملة المحلية. وعليه فإن سعر الصرف يؤثر على التوازن الداخلي ممثلا فى الموازنة العامة للدولة من خلال تأثيره على مكوناتها المختلفة لذلك نوصي:
- عدم المبالغة في الاعتماد على سياسة تغيير سعر الصرف لتحقيق مكاسب اقتصادية دون الاعتداد بآثارها السلبية على التوازن الداخلي للدول.
- تنسيق سياسات سعر الصرف مع السياسات المالية و الاقتصادية الأخرى.
- دراسة هيكل الموازنة العامة للدولة و تحليلها إلى مكوناتها المختلفة، و تبيان البنود ذات العلاقة مع سعر الصرف ثم إقرار الأجراء المناسب بشأن تغيير سعر صرف

العملة لتفادى الآثار السلبية المترتبة عنها أو الحد منها على الأقل.
- إقرار سياسة مالية رشيد لزيادة الإيرادات خارج المحروقات, فضلا عن التحكم الصارم في النفقات ،خاصة فيما يتعلق بسياسة الأجور؛و التحويلات الجارية وكذا الحفاظ على مستوى أمثل للنفقات الرأسمالية.

المراجع والهوامش

1- محمد العوض جلال الدين، العلاقات الاقتصادية مع الخارج وإمكانيات الاعتماد على الذات، دراسة حالة السودان، ص33-49 .

2- للمزيد راجع بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، رسالة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد،جامعة قسنطينة،.2002

3- نيكولاس كالدور، تخفيض قيمة العملة والتكييف في البلاد النامية، مجلة التمويل والتنمية، عدد يونيو 1983، ص35.

4- محمود عبد الفضيل، برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع،مركز الدراسات الإستراتيجية ولبحوث، بيروت ،1994. مرجع سابق، ص 37.

5- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 132.

6- لتفصيل حول الآثار الاجتماعية لسياسة التخفيض راجع:بوعتروس عبد الحق: الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي، مداخلة بالملتقى الدول بكلية الاقتصاد، ماي 2000 جامعة قسنطينة، غير منشورة.

7-العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول المتقدمة ببعض الدول النامية لأسباب تاريخية وكذا تلك العلاقات المبنية على مصالح اقتصادية إستراتيجية.

8- كريم أنور النشاشبي، تخفيض سعر العملة في البلدان النامية الاختيارات الصعبة. مجلة التمويل ولتنمية، عدد 83، ص 17.

9- صفوت عبد السلام عوض، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة،1993.

10- أجاي شيير، زيادة الناتج الزراعي، الأسعار والعوامل غير السعرية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي،عدد2، 1988.

11 - Rapport ; Profil Pays Algérie, Institut de la méditerranée, coordinateur FEMISE . Janvier 2006.pp. 56-58.